PROVISIONAL
S/PV.2456
19 July 1983
ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والخمسين
بعد الالفين والاربعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، الساعة ١١/٠٠

الرئيس :	السيد لينغ كنغ	(الصين)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد أوفينيكوف
	الاردن	السيد صلاح
	باكستان	السيد شاه نواز
	بولندا	السيد ناتورف
	توغو	السيد اميفا
	زائير	السيد نغوايلا مبلا كالندا
	زمبابوى	السيد تشيكيتا
	غيانا	السيد سينكلير
	فرنسا	السيد لوويه

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة من المحضر نفسه .

83-60978/A

مالطـــة	السيد غاوتشـــي
المملكة المتحدة لبريطانيـا العظمـى وايرلندا الشـمالية	السيد مارغتسـون
نيكاراغـــوا	السيد ايكازا غايارد
هولنـــدا	السيد فان در ستول
الولايات المتحدة الأمريكيـة	السيدة غرومـــز

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٥٤

الاعراب عن الشكر للرئيس المتقاعد

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أود في بداية هذا الاجتماع أن أعرب ، نيابة عن أعضاء المجلس ، عن الامتنان العميق لرئيس المجلس عن شهر تموز/ يوليه السيد اليك كوفاكونيسو ماشينغاد زى ممثل زمبابوى الدائم لدى الأمم المتحدة لخدمته بصفته رئيسا لمجلس الأمن . فبهذه الصفة ، وجّه السفير ماشينغاد زى أعمال المجلس عن الشهر الماضي بكفاءة وبمهارة دبلوماسية عظيمة .

الترحيب بالممثل الدائم لهولندا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : والآن باسم المجلس ، أود أن أعبّر عن ترحيبي الحار بالممثل الدائم الجديد لهولندا لدى الأمم المتحدة السيد ماكس فان درستول . ونتطلع جميعا الى العمل في تعاون وثيق معه .

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (S/15863)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسالة من ممثل لبنان يطلب فيها دعوته للاشتراك في المناقشة بشأن البند المطروح على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة فانني ، بموافقة المجلس ، أعتزم دعوة ممثل لبنان للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة ، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقّت لمجلس الأمن .

ولعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس ، قام السيد سالم (لبنان) بشغل مقعد على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المطروح على جدول أعماله . وأمام أعضاء مجلس الأمن تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن الفترة من ١٩ كانون الثاني / يناير الى ١٢ تموز / يوليه ١٩٨٣ وهو وارد في الوثيقة S/15863.

وأمام أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/15871 التي تحتوى على نص مشروع القرار الذى أعد في سياق مشاورات المجلس ، والوثيقة S/15868 التي تحتوى على نص الرسالة الموجّهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة في ٥ تموز / يوليه ١٩٨٣ .

المتحدث الأول هو نائب رئيس وزراء ، ووزير خارجية ، لبنان السيد ايلي سالم . ونيابة عن المجلس ، أرحب به ترحيبا حارا وأدعوه الى الادلاء ببيانه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : لصعوبات فنية - اذ اننا نحتاج الى بعض الوقت لاصلاح الميكروفونات - سوف أعلّق الاجتماع ١٥ دقيقة .

علقت الجلسة الساعة ١١/٥٥ واستؤنفت الساعة ١٢/١٠

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : اعطي الكلمة لنائب رئيس مجلس الوزراء اللبناني الدكتور ايلي سالم .

السيد ايلي سالم (لبنان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، يسرني أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن الدولي . ان هذه التهنئة ترتدي معنى خاصا نظرا للدعم الذي يوليه بلدكم ، جمهورية الصين الشعبية ، للبنان . اني لواثق من أن مداولات المجلس برئاستكم سوف تؤدي الى تأييد واسع لقضية السلم والاستقرار في بلادي وفي المنطقة ككل .

وأنتهز هذه المناسبة لأعرب عن شكري وامتناني للأمين العام للأمم المتحدة ومعاونيه على التقرير المقدّم لمجلس الأمن حول قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفل) .

كما أعرب عن تقديري للدول المساهمة بالقوات ، وأعني بها : ايرلندا ، ايطاليا ، السنغال ، السويد ، غانا ، فرنسا ، فنلندا ، فيجي ، النرويج وهولندا . لقد استحقت هذه الدول شكر الشعب اللبناني وامتنانه على استعدادها لتعريض حياة أبنائها للخطر في سبيل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن المحافظة على السلم في بلدان ضحية للنزاعات الاقليمية والدولية .

كذلك يهمني أن أنوّه بالجهود والخدمات المميّزة التي يقوم بها الجنرال وليم كالاهان والضباط والجنود وموظفو الأمم المتحدة العاملون في هذه القوة في ظروف صعبة ومعقّدة .

في التاسع عشر من شهر آذار/مارس من عام ١٩٧٨ ، وعلى اثر الاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان ، قرر مجلس الأمن انشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بهدف تأكيد انسحاب القوات الاسرائيلية ، واعادة السلم والأمن الدوليين ، ومساعدة الحكومة اللبنانية في تأمين

عودة سلطتها الفعلية الى الجنوب اللبناني . في حين لم تتمكن هذه القوة ، للأسباب المعروفة للمجلس ، من أداء مهمتها بشكل كامل ، فقد توصلت بالرغم من ذلك الى ضمان سلم واستقرار نسبيين في منطقة عملياتها وساهمت هناك في دعم الوجود الشرعي للحكومة اللبنانية ، وأحيت الأمل لدى الشعب اللبناني بأن رقعة انتشارها سوف تمتد حتى حدود ولايتها الاصلية . ان وجود هذه القوة مظهر بليغ لالتزام مجلس الأمن الدولي بمساندة لبنان في مواجهة الانتهاكات المستمرة لسيادته واستقلاله ووحدة أراضيه .

ومنذ انشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، شهد لبنان تغييرات مأساوية . تستمر المناوشات ، متقطعة ومتفاوتة عنفا ، بين المسلحين الفلسطينيين والقوات الاسرائيلية مما أدى الى اجتياح اسرائيلي خطير للأراضي اللبنانية في شهر حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، والى اخراج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من الجنوب ومن العاصمة بيروت . وردا على الاجتياح الاسرائيلي عززت سوريا وجودها العسكري في لبنان وجمّعت منظمة التحرير بقية قواتها في منطقتي تواجد القوات السورية في شمال وشرق لبنان . ولقد زادت هذه التطورات مشاكل لبنان تعقيدا وصعّدت من حدة التوتر في المنطقة . وأسفرت عن تواجه للقوات السورية والاسرائيلية بشكل أكثر خطورة وتهديدا من ذى قبل . ان قضية السلم الاقليمي والدولي هي الآن بالذات على المحك في لبنان . وفي غمرة هذه التطورات بقيت القوة الدولية صامدة وتسلحت بالصبر وضبط النفس في مواجهة الاستفزازات المتواصلة ، كما أبقت في غمرة هذه الفوضى على الأمل في السلم والاستقرار والشرعية .

ان لبنان الواعي لأهمية الوجود الدولي في جنوبه المضطرب ما فتئ يطلب تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة . وكان مجلس الأمن يستجيب دائما لهذا الطلب بتجديد الولاية لفترات تتراوح بين شهرين وستة أشهر . اننا اليوم نطلب تمديد هذه الولاية لفترة ثلاثة أشهر جديدة ، أى لغاية ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ . نحن لا نطلب اليوم أى تعديل في طبيعة ولاية هذه القوة ولا في موضوع اعادة انتشارها . ونأمل بأن تشهد الأشهر الثلاثة القادمة بداية النهاية للحرب والدمار ، وقد جنّدنا جميع امكانياتنا لتحقيق هذه الغاية ولدينا ما يبعث على الأمل بأن جهودنا سوف تؤتي ثمارها .

ان الحكومة اللبنانية تقوم بمساع مكثفة لتحقيق انسحاب جميع القوات غير المصرّح لها من لبنان . ان هذه القوات تشكل اليوم خطرا على وجود لبنان وعلى الدول المعنية وقضاياها وعلى قضية السلم في الشرق الأوسط . وفي مجالي الأمن والسلم الدوليين ، وهما الشاغلان الأساسيان لمجلس الأمن ، فليس من قضية على الصعيد الدولي أكثر الحاحا من تعطيل الانفجار الموقوت في المنطقة ، وذلك بتأمين انسحاب جميع القوات غير المصرّح لها من لبنان .

ان لبنان اليوم يبذل جهودا دبلوماسية مع جميع الدول المعنية بالأزمة اللبنانية . وممثلو بلادي يواصلون اتصالاتهم بالمسؤولين في دولكم على صعيد العلاقات الثنائية وفي اطار أجهزة الامم المتحدة ومؤسساتها . وسوف نواصل بذل هذه الجهود وسوف نعلم هذا المجلس الموقر بكل تقدم يتم احرازه . كما اننا سنلجأ ، في اطار روح ميثاق الامم المتحدة وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، الى جميع الوسائل المتوفرة لدينا ، على الصعيد الدبلوماسي أو غيره ، لتحقيق هدفنا الرامي الى تحرير جميع الاراضي اللبنانية في اقرب وقت ممكن ، بصرف النظر عما قد نلاقي من آلام وصعوبات وخيبات أمل .

ان لنا حقا في العيش بحرية وسلام . وقد يكون لجيراننا حقا علينا بأن لا تستعمل اراضينا كمنطلق لأعمال عدائية ضدهم . سوف نحفظ لهم هذا الحق ، وليحفظوا لنا حقنا عليهم . لقد عانينا لفترة طويلة ، الاصدقاء والاعداء على حد سواء ، بشكل آخر - وذلك ربما بسبب شدة الضعف وافراط في الحرية واللين . لقد ادعى كل لنفسه الحق في التدخل في شؤوننا الداخلية ، وكل تصور أمنه على أساس الحقوق والمكاسب التي يمكن ان يحققها على ارضنا . وقد آن الأوان ان يعامل لبنان كأي دولة عضو في منظمة الامم المتحدة وليس كمسرح لتصارع الايديولوجيات ، أو حقل لاختبار الأسلحة ، أو موضع لجس نبض سياسات الدول العظمى . اننا لن نقبل بعد الآن بمثل هذه الاوضاع. فلتمنح لنا الفرصة ونحن نتولى تنظيم اوضاع بيتنا . لقد علمتنا العاصفة أن لا نبني من جديد على الرمال .

ان الحكومة اللبنانية وفت بما طلب مجلس الأمن اليها من تعهدات ، فأرسلت وحدات للعمل مع القوات الدولية . وبالاضافة الى ذلك فقد سبرت جميع الامكانيات لتأمين الانسحاب الكامل . وهي تبذل أقصى ما يمكن من الجهود لبناء جيش قوى ، ولاصلاح المؤسسات العامة ، وللمحافظة على الوحدة الوطنية ، ولارساء الأسس لدولة مستقرة وقادرة . وان لبنان يحاول القيام بهذه المهمة الشاقة في وجه معارضة شديدة من قبل قوى خارجية ، غير أن لبنان لن يتردد ولن يتخاذل . ويتساءل البعض : هل خلاص الوطن ممكن ؟ وهل ستضم اجزاء من اراضيه ؟ أو هل سيقسم ؟ وهل ستتخلص قلعة الحرية والديمقراطية والتسامح هذه من اغلال المصالح المتضاربة حولها ؟ انني أؤكد

لهذا المجلس ان الحكومة اللبنانية ، بقيادة الرئيس أمين الجميّل ، مصممة على استعادة سلطتها على كل شبر من اراضيها . وهي مصممة كذلك على الخروج بلبنان سليما ، والمحافظة على وحدة واستقلال الشعب اللبناني ، وابراز لبنان من جديد امام المجتمع الدولي كمثال يحتذى به . ان لبنان بحاجة الى اهتمام مكثف من قبل مجلس الأمن يخرجه من قلب الصراعات السياسية التي تعصف بالمنطقة ، وبالتالي تأمين خلاصه وخلاص قضية السلم في الشرق الاوسط . ان انقاذ الأمم للبنان سيكون انقاذا لوضع الدول في منطقة الشرق الاوسط واشعارا ببداية عهد من الاستقرار والسلام في منطقة اتسمت حتى الآن بالتوتر والصراعات .

ان المشاكل التي يواجهها لبنان تتعدى بكثير قضية تجديد ولاية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان أو عدم تجديدها . وان مجلس الأمن ، في تمديده لولاية القوة ، سيؤكد للعالم بأسره التزام هذا المجلس باستقلال وسيادة ووحدة لبنان .

جئتكم اليوم لأطلب تمديد ولاية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان . ولأعرب لكم وللدول المساهمة في هذه القوة عن امتنان لبنان الذى لن يتردد بدوره ، مثل هذا المجلس ، في مد يد العون لكل دولة تحتاج الى عون .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والمغتربين للبنان على كلماته الطيبة التي وجهها اليّ .

وأفهم ان المجلس مستعد الآن للانتقال الى التصويت على مشروع القرار المطروح امامه . وما لم اسمع اعتراضا على ذلك ، فسوف اطرح مشروع القرار للتصويت الآن . لعدم وجود اى اعتراض، تقرر ذلك .

أجرى تصويت برفع الأيدى .

المؤيدون : الاردن ، باكستان ، توغو ، زائير ، زمبابوى ، الصين ، غيانا ، فرنسا ، مالطة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيكاراغوا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بولندا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : نتيجة التصويت كما يلي : ١٣ مؤيـــــدا مقابل لا شيء مع امتناع عضوين عن التصويت . تم اعتماد مشروع القرار بوصفه القرار ٥٣٦ (١٩٨٣) .

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في القاء بيان بعد التصويت .

السيدة غرومز (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اود ان انتهز هذه الفرصة لكي اتقدم نيابة عن حكومة بلادى بالتهاني لكم على توليكم مسؤولية توجيه اعمال مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه . ونحن نتطلع الى العمل بأسلوب منتج وفعال في ظل رئاستكم الرشيدة . وتود حكومة بلادى ان تشكر ايضا ممثل زمبابوى على الطريقة المثلى التي ادار بها اعمال المجلس اثناء الشهر الماضي . واخيرا ، تود حكومة بلادى ان ترحب بالممثل الدائم الجديد لهولندا لدى المجلس .

ان الولايات المتحدة تؤيد توصية الامين العام بتمديد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة اخرى ، والطلب الذى تقدمت به حكومة لبنان بأن تكون الفترة المؤقتة ثلاثة اشهر أو حتى ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣ . وتؤيد الولايات المتحدة بقوة الاهداف التي تسعى اليها حكومة لبنان لاستعادة سيادتها في جميع اراضيها الوطنية وضمان انسحاب جميع القوات الخارجية ، غير المصرح لها ، من البلاد . ان تمديد ولاية قوة الامم المتحدة اليوم سيكون بمثابة اعادة تأكيد لالتزام المجتمع الدولي بتلك الاهداف .

وتعرب الولايات المتحدة عن شكرها للدول الاعضاء التي ساهمت بصورة سخية في دعم قوة الامم المتحدة بالمعدات والقوات . ان ضباط وافراد قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، الذين بذل اربعة منهم ارواحهم اثناء الستة اشهر الماضية ، قد خدموا قضية السلم في الشرق الاوسط وهم يستحقون تقدير جميع الساعين الى انهاء النزاع في تلك المنطقة المضطربة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثلة الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهتها لي .

السيد لوويه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسعدني بصفة خاصة ان اعبّر لكم ، سيدى الرئيس ، عن تهانيّ وتهاني حكومة بلادى لتوليكم رئاسة مجلس الأمن . انكم تمثلون هنا في الامم المتحدة بلدا ربطته بفرنسا دائما علاقات الصداقة والمودة . لقد واتتنا الفرصة لكي نقدر خصالكم كدبلوماسي ، وسوف يفيد المجلس في عمله من هذه الخصال . وأود ايضا ان اقدم الشكر الى سلفكم السيد ماشينغادزى ، ممثل زمبابوى الذى رأس اعمال المجلس بكفاءة كبيرة . وبالاضافة

الى ذلك ، اود ان اقدم تهاني وأفضل تمنيات الوفد الفرنسي الى السيد فان در ستول ، الممثل الدائم الجديد لهولندا ، الذى يسعدني كثيرا أن أرحب به . وسوف يستفيد مجلس الأمن بالتأكيد من خبرته كسياسي محنك .

واخيرا ، اود ان ارحب بحضور السيد سالم ، وزير خارجية لبنان بيننا اليوم . ويشرف المجلس كثيرا مشاركته في عمله . ويعرف السيد سالم انه يمكن ان يعتمد على تأييد فرنسا خلال الفترة الصعبة التي تمر بها بلاده .

لقد أيدت فرنسا بالكامل الطلب الذى تقدمت به الحكومة اللبنانية بتمديد ولاية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ثلاث اشهر اخرى وهي ستحتفظ بكتيبتها في تلك القوة في هذه الفترة . وتنتهز فرنسا هذه الفرصة لكي تجدد رسميا تأييدها الكامل للجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية لاستعادة سلطتها على جميع اراضيها . وقد لاحظ وفد بلادى باهتمام تقرير الامين العام وهو يوافق على توصياته . لقد تغيرت الظروف التي شكلت فيها القوة تغييرا جذريا . ان قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان اصبح عليها ان تتواجد مع كتيبة من قوات الدفاع الاسرائيلية اصبحت مرابطة لأجل غير مسمى في الاراضي التي يتعين على هذه القوة ان تراقبها . وعلاوة على ذلك ، اصبح عليها ان تضطلع بدورها رغم وجود قوات الامر الواقع وعناصر غير نظامية . وتلجأ هذه العناصر الاخيرة الى اعمال مثل أخذ الرهائن والتهديد بمصادرة المركبات وغير ذلك من الممارسات التي تستوجب اشد الاستنكار من جانبنا . ولهذا السبب نناشد حكومة اسرائيل بالحاح ألا تحد من امكانيات عمل قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان في منطقة العمليات التي حددها لها مجلس الأمن .

وفي هذا الصدد ، تشعر الحكومة الفرنسية بقلق خاص ازاء الوضع الذى يتعرض له المدنيون ، ولاسيما الفلسطينيون في لبنان وبصفة خاصة في جنوب البلاد . وهي ترجو أن يتم ضمان أمن المدنيين الفلسطينيين في ظل افضل الظروف الممكنة . وقد عبّرت لجنة الصليب الاحمر الدولية في تقريرها المؤرخ في ٢٤ حزيران/يونيه من هذا العام عن نفس هذه المشاغل . وقد عبّر مسئولوها ، الذين يحاولون تقديم الحماية الى العائلات الفلسطينية في المخيمات الجنوبية ، عن القلق الكبير ، وقد زاروا بصفة خاصة مخيم الانصار ، حيث وجدوا عددا من المحتجزين ، بلغ في ذلك الوقت ٥٠٠ ، وقد تزايد في الاسابيع الاخيرة بعد عمليات الاعتقال التي قامت بها القوات الاسرائيلية .

وفي هذا السياق ، اود ان أذكر بقرار مجلس الأمن ٥٢٣ (١٩٨٢) الذى ينص في الفقرة الثالثة من المنطوق على ان المجلس يفوض قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، بموافقة حكومة لبنان :

" ان تضطلع ... بمهام مؤقتة في المجالات الانسانية والادارية على النحو المبين في القرارين ٥١١ (١٩٨٢) و ٥١٩ (١٩٨٢) ، وان تساعد حكومة لبنان في ضمان الأمن لجميع سكان المنطقة دون تمييز ."

ان الحكومة اللبنانية وقد اضيرت نتيجة للحرب التي اضطرت الى خوضها ، قد شرعت في مهمة اعادة البناء الوطني واستعادة سلطتها على كل اراضيها .

ومن الضرورى ان نقدم لها المساعدة بأن نرد بطريقة ايجابية على النداء الذى وجهته الينا لهذا السبب ، أيّدنا دون تحفظ قرار المجلس الذى اتخذه الآن بتمديد ولاية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ثلاثة اشهر جديدة . وكما اكد الامين العام بحق في الفقرة ٢٧ من تقريره :

" فان مهمة مساعدة حكومة لبنان في تأمين عودة سلطتها الفعالة في جنوب لبنان ، تظل مهمة شديدة الاهمية بوجه خاص في الحالة الراهنة ." (S/15863 ، الفقرة ٢٧)

كما قلت في البداية ، فان حكومة بلادى تؤكد مساندتها الدائمة لحكومة لبنان في العمل الذى تقوم به لاستعادة سلطتها على كافة اراضيها الوطنية بعد ان تتحرر من جميع القوات الاجنبية التي لا يقبل بوجودها لبنان صراحة . وان تأييدنا يتفق مع التزامنا باحترام سيادة لبنان واستقلاله وسلامة اراضيه والوحدة اللبنانية . وبهذه الروح ، فان فرنسا ، بناء على طلب من الرئيس الجميّل ومن حكومته ، وافقت على المشاركة في القوة متعددة الجنسية التي رابطت في بيروت . وان هذه القوة ، كما كنا نأمل دائما ، وكما اعلنا منذ البداية ، يجب ان تحل محلها في الوقت المناسب قوة الامم المتحدة .

وقبل ان اختم كلمتي ، أود أن اشيد بالأمين العام على جهوده التي لا تكل لخفض التوتر في المنطقة ولتسهيل عمل الحكومة اللبنانية . واود ايضا ان اقدم تهانيّ وافضل تمنياتي الى ضباط وجنود القوة المؤقتة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : اشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

السيد اوفينيكوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : اود ان انتهز هذه الفرصة لكي ارحب بكم ، سيدى الرئيس ، لتوليكم هذا المنصب الرفيع خلال شهر تموز/يوليه . نحن واثقون من انه تحت قيادتكم البارعة سوف ينجح مجلس الأمن في الاضطلاع بواجباته الهامة . أود أيضا أن اعبّر عن امتناننا لسلفكم الممثل الدائم لزمبابوى السيد ماشينغادزى ، الذى نظّم بفاعلية ووضوح اعمال المجلس في حزيران/يونيه . اود ايضا ان انتهز هذه الفرصة لكي ارحب في المجلس بالممثل الدائم الجديد لهولندا السيد فان ديرستول ، واتمنى له النجاح في عمله .

ونود أيضا أن نرحب في هذا المجلس بالسيد سالم نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية لبنان .

ان مجلس الأمن يبحث اليوم ، مرة أخرى ، مسألة تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . وهذه هي المرة الثالثة عشر التي تمدد فيها ولاية القوة منذ انشائها عام ١٩٧٨ . وهذا الواقع ، بحد ذاته ، يعد شهادة بليغة على عدم حدوث أى تحسّن ايجابي في تسوية الحالة في لبنان ، أو في تنفيذ احكام القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) . علاوة على ذلك جاء العدوان الاسرائيلي الواسع النطاق على لبنان في حزيران/يونيه من العام الماضي ، فزاد بدرجة أكبر من تعقيد الحالة في لبنان التي كانت بالفعل مفعمة بالمشاكل . وشكّل هذا العدوان تهديدا مباشرا وحقيقيا لحرية ذلك البلد ووجوده المستقل . واليوم ، وبعد مرور أكثر من عام على ذلك العدوان ، تواصل القوات الاسرائيلية بصلف السيطرة على الاراضي اللبنانية ، وتبذر بذور العنف والارهاب ، وتنصّب عملاءها المسلحين ، وتعمل على ادامة احتلالها لبلد عربي آخر .

ان تل ابيب تسعى الآن ، في انتهاك للقواعد القانونية والاخلاقية المعترف بها وللقرارات العديدة للأمم المتحدة ، وفي طليعتها قرارات مجلس الأمن التي تطالب بالوقف الفورى للأنشطة العسكرية والانسحاب غير المشروط للقوات الاسرائيلية من لبنان ، واعتمادا على المساندة المباشرة لراعيها وحليفها الامريكي ، تسعى الى الحصول على مكافأتها على عمل العدوان الدموى الذى ارتكبته في العام الماضي . وتحت انظار العالم بأجمعه يسعى الشريكان الاستراتيجيان من واشنطن وتل ابيب سوية ، فيما أصبح الآن منهجا وقحا مألوفا ، الى ان يفرضا على لبنان شروطا للتسوية تهدف الى تحويل ذلك البلد الى ما يمكن أن نسميه محمية امريكية ـ اسرائيلية اذا اردنا تسمية الأشياء بأسمائها . فقد ارغم لبنان ، بقوة السلاح ، على قبول الاتفاق الاستسلامي مع اسرائيل ، الذى ينتهك سيادة الدولة اللبنانية واستقلالها ، ويشكّل تهديدا لأمن البلدان العربية المجاورة . ان تنفيذ هذا الاتفاق الاحادى الجانب لن يكون سوى مكافأة للمعتدى . ومن شأنه أن يقوّض الأساس القانوني الدولي لتسوية النزاع في لبنان ، الذى نصّت عليه قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الصدد . ان تنفيذه انما يحقق مآرب اولئك الذين يسعون الى الحصول على منطلق آخر لشن أعمال العدوان على البلدان العربية المجاورة .

وتقتضي الضرورة أن نشدّد بوجه خاص على العنصر الرئيسي في الحالة الشاذة السائدة اليوم في لبنان . وهذا العنصر هو أن انتهاك اسرائيل الصارخ لسيادة واستقلال هذا البلد العربي أمر لم يكن ممكنا الّا بموافقة الولايات المتحدة ومساعدتها . لقد أوضح الاتحاد السوفياتي في مناسبات متكررة ان حامي تل ابيب ما عليه الّا أن يرفع اصبعا ليحملها على وقف سياسات القرصنة التي تنتهجها في لبنان . والآن وبعد أن نشرت في الولايات المتحدة مؤخرا مذكرات بعض المسؤولين الرفيعي المستوى في ادارة كارتر ، تجلّت بعض الوقائع المحددة التي تؤكد ذلك . ونعتقد انه يجدر بنا أن نعيد هذه الحقائق الى الاذهان .

والحقيقة رقم واحد تعود الى ايلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، حين وقع عدوان اسرائيلي آخر على لبنان . فقد ورد في مذكرات بريجنسكي ، المساعد السابق لرئيس الولايات المتحدة لشؤون الأمن الوطني ، ان حكومة الولايات المتحدة قررت ، في ٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، لعدد من الأسباب ، أن تكبح جماح اسرائيل . وفي ساعة متأخرة من ليلة ذلك اليوم بعث الرئيس كارتر برقية الى بيغن جاء فيها انه اذا لم توقف اسرائيل فورا عملياتها في لبنان ، ستوقف الولايات المتحدة جميع أشكال المساعدة العسكرية لها . وبحلول صبيحة اليوم التالي ، بالاستناد الى ما ذكره بريجنسكي ــ أي بعد ساعات قلائل ــ كان بريجنسكي قد اعلم الرئيس كارتر ، بأن بيغن أصدر الأمر الى قواته بالانسحاب من لبنان . هذه هي فعالية نفوذ واشنطن لدى تل ابيب ، هذا بالطبع لو ارادت واشنطن أن تمارس ذلك النفوذ .

والحقيقة رقم اثنين تعود الى حزيران/يونيه ١٩٧٨ . ففي ذلك الوقت انزعجت واشنطن لترك اسرائيل ، بعد عدوان آخر واسع النطاق على لبنان ، مصفحات وقطع مدفعية لما يسمى قوات الأمر الواقع التابعة للرائد حداد ، كانت قد تلقتها من الولايات المتحدة . وفي ذلك الوقت ، حسب ما جاء في مذكرات وزير الخارجية السابق سايروس فانس ، بعث الرئيس كارتر مرة اخرى ، برقية الى بيغن ، جاء فيها انه اذا لم تسحب اسرائيل تلك الاسلحة الامريكية الصنع من لبنان ، فستضطر الحكومة الامريكية الى اعلام الكونغرس بانتهاك اسرائيل لقانون تنظيم تصدير الاسلحة . وفي ظل تلك الظروف ، حسبما افاد فانس ، كانت جميع أنواع المساعدة العسكرية للولايات المتحدة ستتوقف بصورة تلقائية . ومرة اخرى ، احدث النداء الذي وجهته واشنطن اثرا فوريا . وحسبما جاء في مذكرات فانس ، قام بيغن فورا بسحب هذه الاسلحة من لبنان .

واذا كنّا نعيد الى الاذهان هذه الأمثلة المحددة التي أصبحت معروفة للجميع الآن فليس فقط من أجل أن نبيّن بجلاء ما بعده جلاء المدى الذى بلغته اسرائيل في اعتمادها الكامل على الولايات المتحدة ، في سياساتها العدوانية في الشرق الاوسط عموما ، وفي لبنان في هذه الحالة بالذات . ان ما يهم الآن هو ابراز التطورات التي وقعت منذ ذلك الحين في سياسة الولايات المتحدة ازاء أعمال اسرائيل ، المتسمة بطابع القرصنة ضد لبنان .

عندما قامت اسرائيل ،في حزيران/يونيه من العام الماضي ، بشن اكبر عمل دموى من اعمالها العدوانية في لبنان ،لم تفعل واشنطن ،اى شيء لمنع اسرائيل من تنفيذ خططها الاجرامية . بل ضمنت استمرار وصول سيل لا ينقطع من الاسلحة الامريكية - التي استخدمت في ارتكاب المذابح في جنوب لبنان وبيروت - الى المعتدى . ولهذا الغرض بالذات ، قامت الولايات المتحدة وحدها ، في اب/اغسطس من العام الماضي ، بايقاف مشروع القرار السوفياتي في مجلس الامن ،الذى نص على وقف تسليم الاسلحة والمساعدة العسكرية للمعتدى الاسرائيلي ان الولايات المتحدة ،بقيامها بذلك العمل ،تتحمل المسؤولية كاملة عن تشجيع المعتدى .

ان اسباب عزوف واشنطن الان عن كبح جماح اسرائيل ،بل وقيامها بتقديم مساعدة نشطة لاسرائيل للسيطرة على لبنان ،واضحة تماما . فبدءا من عام ١٩٨١ ، اصبحت اسرائيل شريكا استراتيجيا للولايات المتحدة . وهذا وضع جديد من الناحية النوعية . وبناء على تقوية هذه المشاركة فان اسرائيل - بأموال الولايات المتحدة ،وباسلحة الولايات المتحدة ، وبتأييد الولايات المتحدة السياسي - تقوم اليوم في لبنان وفي ارجاء الشرق الاوسط عموما بتامين ليس فقط اهدافها هي ،وانما اهداف واشنطن ايضا . ولذلك فانه لم يكن مما يبعث على الدهشة ان الولايات المتحدة ،التي صوتت حينذاك لصالح قرار مجلس الامن ٥٠٩ (١٩٨٢) الذى يطلب ان تسحب اسرائيل قواتها العسكرية على الفور وبلا شرط ،جاءت فيما بعد لتقول ان ذلك القرار لا صلة له بالموضوع وانه اصبح باطلا . ومما لا يبعث على الدهشة ايضا ان الولايات المتحدة ، بمشاركتها اسرائيل ،ساعدت ذلك البلد بطريقة مباشرة في فرض هذا الاتفاق ،من جانب واحد ،على لبنان . وليس مما يبعث على الدهشة اخيرا ان تظهر مع قوات الاحتلال الاسرائيلية في الارض اللبنانية قوة تستتر بورقة من التين اسمها القوة متعددة الجنسية ، وهي قوات احتلال من الولايات المتحدة ومن بعض البلدان الاخرى في منظمة حلف شمال الاطلسي . ان اطالة بقاء كل من القوات الاسرائيلية والقوات متعددة الجنسية - وهي عمليا قوات امريكية - في لبنان امر يتناقض مع مقررات مجلس الامن التي تؤكد مسؤولية الامم المتحدة عن انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان .

وكل ذلك يشكل جزءا من كل متكامل ، وكله انعكاس لخط الولايات المتحدة الذى يهدف الى ان تحقق ـ بالاشتراك مع اسرائيل ـ اقامة راس جسر عسكرى مشؤوم في الشرق الاوسط ان الغرض من هذه الاستراتيجية بعيدة المدى هو فرض الشروط الاستسلامية على البلدان والشعوب العربية ، واعادة عقارب الساعة الى الوراء ، وتحقيق السيطرة على النفط العربي واعادة استعمار الشرق الاوسط .

وهذا هو ما تبينه لنا الاحداث التي وقعت مؤخرا في لبنان ؛ ان تسوية الحالة في لبنان يمكن تحقيقها ، بل ويجب تحقيقها ، ليس عن طريق الصفقات المنفردة او عن طريق الضغط خلف الكواليس ، وانما على اساس التقيد الصارم والثابت بـقرارات مجلس الامن التي تطالب بانسحاب القوات الاسرائيلية غير المشروط من ذلك البلد .

وهذا هو الاطار الذى ينظر فيه الوفد السوفياتي الى مسألة تمديد ولاية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان . وكما يتضح من التقرير الذى قدمه الى المجلس امين عام الامم المتحدة فان انشطة هذه القوة استمر تنفيذها في ظل ظروف صعبة خلقتها اعمال سلطات الاحتلال الاسرائيلية . ويتضح من التقرير ان اسرائيل تواصل بنشاط دعم وتشجيع عملائها في جنوب لبنان . وهي تحاول ان تفرض عملاءها على لبنان لتستخدمهم في ان يحلوا محل اجهزة السلطة الشرعية . وهي مستمرة في اثارة الحوادث مع الافراد العسكريين في قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، مهددة بذلك حياتهم وامنهم . ان هذه الاعمال التي ترتكبها السلطات الاسرائيلية ضد افراد قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان تعتبر انتهاكا مباشرا لاحكام قرارات مجلس الامن ، وبصفة خاصة الفقرة ٢ من القرار ٥٢٣ (١٩٨٢) التي تصر على الا يكون هناك تدخل في عمليات قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان تحت اية ذريعة ، وان يكون لتلك القوة حرية الحركة كاملة في الاضطلاع بولايتها . وينبغي ان يضمن مجلس الامن الاحترام لقراراته وان يضع حدا للسلوك الاستفزازى الذى تنتهجه دولة عضو في المنظمة ضد القوة الدولية العاملة تحت علم الامم المتحدة .

وفي ضوء توصيات امين عام الامم المتحدة والطلب الذى قدمته الحكومة اللبنانية في هذا

الصدد ، وكذلك مراعاة لكون اهداف ووظائف قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان سوف تظل تحددها الولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرارات اللاحقة بشان هذا الموضوع فان الوفد السوفياتي يجد انه من الممكن الا يعترض على تمديد ولاية هذه القوة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : اشكر ممثل الاتحاد السوفياتي على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

السيد فان درستول (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيادة الرئيس، أود أولا وقبل كل شيء أن أقدم لكم تهاني لتوليكم رئاسة مجلس الامن ، وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لاشكركم واعضاء المجلس الاخرين للكلمات الرقيقة التي وجهت لي باعتباري الممثل الدائم لهولندا في هذا المجلس .

وانتقل الان الى موضوع قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في جنوب لبنان . ونحن جميعا ندرك الظروف الصعبة التي تجد هذه القوة نفسها مضطرة للعمل في ظلها الان . ان الغزو الاسرائيلي للبنان وما تلاه من تطورات في المنطقة قد جعلا من المستحيل عمليا ان تضطلع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان بالولاية التي منحها اياها مجلس الامن بموجب القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي نص ضمن امور اخرى على انشاء هذه القوة :

"بقصد تاكيد انسحاب القوات الاسرائيلية ، واعادة السلم والامن الدوليين ومساعدة حكومة لبنان في ضمان عودة سلطتها الفعالة في المنطقة" . (القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ، الفقرة ٣) .

وعلى الرغم من هذه الصعوبات ، فاننا رأينا ان لوجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان اثره في توفير الاستقرار في المنطقة . وعلاوة على ذلك ، امكن للقوة أن تلعب دورا انسانيا مجديا ، ويشير وجودها الى امكانية استخدامها لاداء مهام تتعلق بانسحاب القوات الاسرائيلية في المستقبل من لبنان . لقد قام مجلس الأمن بتمديد ولاية القوة في عدة مناسبات ـ كان آخرها في ١٨ كانون الثاني /يناير من هذا العام ، وقد وافقت حكومة هولندا على مواصلة اشتراكها في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . ومهما يكن من أمر ، فقد اوضحنا لدى بحث المجلس تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة في لبنان في كانون الثاني /يناير من هذا العام ان أى استمرار للاشتراك في القوة سيكون خاضعا للوفاء ببعض الشروط ، وهي شروط لم يتم ، في رأينا ، الوفاء بها .

وان احد التطورات الهامة التي حدثت منذ تمديد مجلس الأمن الاخير لولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هو الاتفاق الذى وقع في ١٧ ايار/مايو ١٩٨٣ بين حكومتي اسرائيل ولبنان . وترحّب هولندا بهذا الاتفاق الذى ينص على انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان وينهي حالة الحرب التي دامت لوقت طويل بين البلدين . وقد اعربنا عن املنا بأن يسهم هذا الاتفاق في اقامة سلام دائم في الشرق الأوسط وبأن يحظى ذلك بتأييد جميع الأطراف في المنطقة . ومن الطبيعي ان تشعر حكومة هولندا بقلق عميق ازاء حقيقة انه رغم مرور شهرين على توقيع الاتفاق فان الشكوك لا تزال تكتنف تطبيقه ، ولكيما تحقق حكومة لبنان هدفها المتمثل في انسحاب جميع القوات الاجنبية من اراضيها في اقرب وقت ممكن ، فانها بحاجة الى تعاون جميع الأطراف المعنية .

لقد طلبت حكومة لبنان تمديد الولاية الحالية لفترة مؤقتة اخرى مدتها ثلاثة اشهر . وعلى الرغم من تفهمنا لموقف حكومة لبنان العصيب الذى يضطرها الى طلب تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة اخرى ، فاننا نعتقد بأن الوقت قد حان ان يواجه المجلس حقيقة ان ولاية قوة الأمم المتحدة في لبنان ، كما نص عليها قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرارات المتعاقبة ، قد فقدت الكثير من ماهيتها . وعلاوة على ذلك ، فقد كان من الصعب على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، في الاشهر الستة الماضية ، الاضطلاع بما تبقى من ولايتها .

ان الاعمال والاحداث التي قامت بها قوات الدفاع الاسرائيلية والميليشيات المحلية تقوّض بصورة أكبر سلطة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في المنطقة وتشكك بدرجة كبيرة في مقدرة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على الاضطلاع بمهمتها الرئيسية الحالية - الا وهي حماية السكان المحليين . واننا نكرر بالحاح مناشدتنا حكومة اسرائيل أن تحترم ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وان تكف عن اعاقة القوة عن اداء واجباتها .

ان حكومة بلادي ، اذ تأخذ في الاعتبار ان قوة الأمم المتحدة في لبنان تمنع بالفعل ، لمدة تزيد عن عام ، من اضطلاعها بالمهام المناطة بها وانه لا يبدو من المحتمل في الوقت الحالي ان تتمكن القوة من القيام بوظائفها بصورة مفيدة في المستقبل القريب ، قد خلصت الى نتيجة مفادها ان تمديد قوة الأمم المتحدة في لبنان ، على أساس الولاية الحالية ، لا يمكن ولا يجوز أن يكون لأجل غير مسمى . أما فيما يتعلق باشتراك هولندا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، فلدي تعليمات بأن اعلمكم ، السيد الرئيس ، بأن حكومة هولندا توافق على مواصلتها الاشتراك في القوة ، وفقا للولاية الحالية ، لفترة ثلاثة اشهر ، وذلك اعتبارا من ١٩ تموز/يوليه . ولذا فاننا قد صوّتنا للتو مؤيدين مشروع القرار المعروض علينا اليوم .

ومهما يكن من أمر ، فانه اذا لم تستجد ظروف تحمل حكومة بلادي على اعادة النظر في موقفها ، فستسحب الكتيبة الهولندية من لبنان اعتبارا من ١٩ تشرين الاول/اكتوبر . وان قرار هولندا بسحب كتيبتها مرتبط بالولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، تلك الولاية التي نرى انها قد فقدت معناها . الا ان استعدادنا للموافقة على تمديد آخر لفترة ثلاثة أشهر يهيئ الفرصة الكافية لتقييم الحالة في المستقبل . ونعتزم أن نظل على اتصال وثيق بحكومة لبنان والأمين العام واصدقائنا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وجميع الأطراف المعنية الاخرى لتقييم أي اسهام له جدواه في هذه القوة بعد ١٩ تشرين الاول/اكتوبر .

السيد مارغتسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن اضم صوتي ، سيدي ، الى من سبقوني في تهنئتكم على تسنمكم رئاسة مجلس الأمن . اننا مدينون لكم بالفعل على مساعدتكم وحكمتكم اللتين تحليتم بهما في المشاورات غير الرسمية للمجلس، واننا معجبون بخصالكم المميزة التي نعرف انكم ستسخرونها بالتأكيد في القيام بمهام الرئاسة .

وهل لي ايضا ان اشكر السيد ماشينغيدزى ، الممثل الدائم لزمبابوى ، على رئاسته الممتازة . فقد ادار أعمال المجلس بمهارة كبيرة في ظل ظروف عمل صعبة جدا ، ولذا فقد نال اعجابنا . وسأكون ممتنا اذا ما نقل شكرنا اليه .

وهل لي ايضا ان انضم اليكم ، السيد الرئيس ، للترحيب بالسيد فان درستول ، الممثل الدائم الجديد لهولندا ، الذى قام بعمل متميز في العلاقات الدولية ، بما في ذلك شغله لمنصب وزير خارجية هولندا لبضع سنوات ، وانني اعرف لذلك اننا سنستفيد بدرجة كبيرة من وجوده في الأمم المتحدة . فهو لن يمر مرور الكرام على الجمعية العامة مثل وزراء الخارجية الآخرين .

انه ليس من شأني ان ارد على الرواية غير المفيدة وغير المتوازنة للتاريخ الحديث للبنان التي قدمها زميلي السوفياتي . وعوضا عن ذلك سأقصر اشتراكي في المناقشة على مسألة معينة معروضة علينا ، وبالتحديد ، مستقبل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

لقد سرّ وفد بلادى جدا بالاشتراك في التصويت على تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . ان تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المعروض علينا قيّم للغاية .

ولكننا نرى بأنه يتعين على المجلس أن يسأل نفسه ــ ليس بالضرورة الآن ، ولكن خلال الاشهر الثلاثة القادمة ــ عن مستقبل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وعن الغايات التي ترمي اليها ، وعن كيفية تحقيقها .

وكما قال ممثل فرنسا ، فان الظروف تغيرت بدرجة كبيرة منذ ان انشئت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . واعتقد انه اصبح من المقبول عموما ان القوة لم تعد تضطلع بما اود وصفه بالدور التقليدى أو المتعارف عليه للأمم المتحدة في صون السلم ــ وهو دور يتمثل في احكام الحلقة من الناحية العسكرية ، بينما يسعى السياسيون والدبلوماسيون للتوصل الى حل للمسائل الجوهرية .

وتعتقد حكومة بلادى بأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تعلب دورا مفيدا حاميا وانسانيا في جنوب لبنان . بيد اننا نشاطر الممثل الدائم لهولندا بعض القلق الذى اعرب عنه .

انه يقلقنا على نحو خاص ان يطلب الى الدول المساهمة بالقوات بأن تقوم بشيء مختلف عن الدور التقليدي للأمم المتحدة في صون السلم وان يطلب اليها القيام بذلك في ظروف صعبة للغاية وحتى خطيرة . لذلك ، فانني اشيد اشادة مخلصة بجميع أعضاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الموجودين في الميدان على شجاعتهم المستمرة .

وهناك نقطتان أود ان استرعي الانتباه اليهما . الاولى ، اعرب الأمين العام في تقريره عن بعض الانتقادات فيما يتعلق بمعاملة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من قبل الدولة المحتلة . والثانية ، يوجد نقص في حساب قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان يبلغ ١٢٠ مليون دولار .

واعتقد انه من المخجل ان تجرى معاقبة الدول المساهمة بالقوات ، وبعضها من البلدان النامية التي هي بحاجة ماسة الى الموارد المالية وتقدم بالفعل تضحية تتمثل في تزويد القوة بالافراد ، بسبب قيامها بدورها في تلك القضية النبيلة . وان اى شخص يتعاطف مع مشاكل البلدان النامية ويتفهمها لابد من ان يصدم ازاء معاملتها بهذه الطريقة بسبب عدم استعداد مجموعة من البلدان الأعضاء للاسهام في العبء المالي الملقى على عاتق قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

ويعتقد بلدى ان انسحاب قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان سوف يعني ازالة ما وصفه الامين العام في تقريره بأنه عنصر هام من عناصر الاستقرار في ارض اصبحت ، للأسف ، لا تنعم بالاستقرار .

وليس من قبيل المغالاة ان نقول ان الوجود ذاته لأحد الاعضاء المؤسسين في الامم المتحدة لا يزال معرضا للخطر .

لقد اتخذنا للتو قرارا نؤكد فيه من جديد تأييدنا القوى لسلامة لبنان الاقليمية وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دوليا . ان قادة الاتحاد الاوروبي في اجتماعاتهم مؤخرا في شتوتغارت قالوا :

" ان عودة السيادة الكاملة والسلام النهائي للبنان تقتضي الانسحاب الفورى الكامل للقوات الاجنبية من اراضيه ماعدا تلك التي قد تطلب الحكومة اللبنانية وجودها "

وأكدوا ايضا :

" تأييدهم التام للرئيس الجميل ولحكومته في اعمالهما الدؤوبة من اجل اعادة توطيد سلطتهما على جميع اراضي لبنان " .

ربما ينبغي ان نطرح على انفسنا سؤالا هو ما اذا كان هناك شيء يمكن للمجلس ان يقوم به لمساعدة لبنان على استعادة سلامته الاقليمية وسيادته واستقلاله السياسي ، الى جانب تمديد ولاية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة اخرى وهو الامر الذى ايدناه مرة اخرى ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها لي .

ليس هناك متكلمون آخرون ، ومن ثم يكون مجلس الامن قد انتهى من المرحلة الحالية من نظره في البند المطروح على جدول اعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥